الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

النشرة العربية حول سياسات المنافسة

أيار/مايو 2025 العدد 1

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/ACF/Bulletin.1

لمحة داخلية

مستجدات المنافسة الإقليمية

أبرز المستجدات في القوانين والسياسات في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

زاوية الإسكوا

أخبار حول أحدث الأدوات والمنتديات والمنشورات الصادرة عن الإسكوا.

كلمة تمهيدية

في السنوات الأخيرة، تزايد إدراك المنطقة العربية للدور الحيوي الذي تؤدّيه المنافسة العادلة والأسواق الحسنة الأداء في بناء اقتصادات قوامها المرونة والشمولية، وقادرة على تحفيز الابتكار. وبينما تواصل السلطات الوطنية تعزيز الأُطُر القانونية وتحسين سُبُل إنفاذ القوانين وتعميق أواصر التعاون، لم تكن الحاجة إلى تبادل المعرفة وإبراز الجهود الإقليمية على هذا القدر من الأهمية من قبل.

تأتي هذه النشرة ضمن جهود أوسع نطاقاً تبذلها الإسكوا من أجل دعم البلدان العربية في النهوض ببرامجها المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. فهي تسلّط الضوء على أبرز التطوّرات، وتقدّم تحديثات حول مبادراتنا الجارية، وتسعى إلى تعزيز الحوار بين مختلف الجهات المعنيّة. وتبقى مبادرتنا ملتزمةً بجَسر الهوة بين المعرفة والسياسات والممارسة، إن من خلال المنتدى العربي للمنافسة، أو من خلال الإطار التشريعي للأعمال في الدول العربية، أو من خلال البوابة التشريعية العربية.

مستجدات المنافسة الإقليمية

إصلاحات جديدة شاملة للرقابة على عمليات الاندماج

الإمارات العربية المتحدة

اعتباراً من 31 آذار/مارس 2025، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة إصلاحات شاملة في نظام الرقابة على عمليات الاندماج والتملّك بموجب مرسوم القانون الاتحادي رقم 36 لعام 2023، والمكمّل بقرار مجلس الوزراء رقم 3 لعام 2025. وتشمل التغييرات الرئيسية إدخال عتبة جديدة للإخطار تستند إلى حجم الإيرادات بقيمة 300 مليون درهم إماراتي، مع الإبقاء على عتبة حصة السوق البالغة 40 في المائة.

كما قررت تمديد فترة الإخطار لتصبح 90 يوماً بدلاً من 30 يوماً قبل إتمام الصفقة. وتهدف هذه الإجراءات إلى مواءمة إطار المنافسة في الإمارات العربية المتحدة مع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز الرقابة التنظيمية على عمليات الاندماج والتملّك.

للاطّلاع على المزيد ___

الرقابة البرلمانية والإصلاحات التشريعية

الأردن

في آذار/مارس 2025، أحال مجلس النواب الأردني مشروع تعديل قانون المنافسة لعام 2025 إلى لجنة الاستثمار النيابية لمزيد من الدراسة. وتهدف التعديلات المقترحة إلى تعزيز المنافسة في السوق وتحسين آليات الإنفاذ بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتشمل التغييرات الرئيسية إعادة هيكلة مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين وتحويلها إلى إدارة مستقلة لحماية المنافسة. أما الهيئة الجديدة فتكون تابعة للوزير مباشرة ويرأسها مدير عام.

للاطّلاع على المزيد ___

أحكام قانون المنافسة فاقدة للدستورية

الكويت

في 5 شباط/فبراير 2025، قضت المحكمة الدستورية في الكويت بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 34 من قانون حماية المنافسة رقم 72 لعام 2020. ووجدت المحكمة أن منح جهاز حماية المنافسة صلاحية فرض غرامات تصل إلى 10 في المائة من إيرادات الشركة يفتقر إلى التناسب، وينتهك الضمانات الدستورية للإجراءات القانونية الواجبة. ومن المتوقع أن يكون لهذا الحكم البارز تأثيره الكبير على أحكام الإنفاذ المستقبلية ونطاق صلاحيات السلطة المختصة.

للاطّلاع على المزيد ___

الرقابة على عمليات الاندماج ومراجعة العتبات

المملكة العربية السعودية

في شباط/فبراير 2025، أصدرت الهيئة العامة للمنافسة النسخة الخامسة من مبادئها التوجيهية بشأن التركُّز الاقتصادي، مُعتمدةً مراجعة عتبات الإخطار بعمليات الاندماج.

ففي حالة عمليات التملّك، يجب أن يتجاوز إجمالي الإيرادات العالمية المجمَّعة 200 مليون ريال سعودي، مع تحقيق الشركة المستهدفة لإيرادات عالمية تتجاوز 40 مليون ريال سعودي أو مساهمتها بأكثر من 40 مليون ريال سعودي في الإيرادات المحلية في المملكة العربية السعودية.

أما في حالة عمليات الاندماج والمشاريع المشتركة، فيجب أن يتجاوز إجمالي الإيرادات العالمية للأطراف في العملية 40 مليون ريال سعودي لكل طرف على الأقل، مع تجاوز الإيرادات المحلية المجمَّعة حاجز الـ 40 مليون ريال سعودي. وقد صُمِّمت هذه العتبات المحدَّثة لزيادة الوضوح وتقليل التقديمات غير الضرورية.

للاطّلاع على المزيد

إنفاذ القوانين المناهضة للتلاعب في العطاءات في عقود القطاع العام

مصر

في شباط/فبراير 2025، خلُصت الهيئة المصرية للمنافسة إلى أن خمس شركات إعلانات انتهكت أحكام المادة 6(ج) من قانون حماية المنافسة رقم 3 لعام 2005، وذلك من خلال التواطؤ على الامتناع عن المشاركة في المناقصات الخاصة بحقوق الإعلان على محور 26 يوليو في مدينة السادس من أكتوبر. وقد هدفت هذه الممارسات المنسّقة إلى التلاعب في إجراءات الطرح، وهذا يُقوض مبدأ المنافسة العادلة ويمكن أن يؤثر سلباً على كفاءة المشتريات العامة.

وقد أمرت الهيئة الشركات المعنيّة بوقف أي اتفاقات مناهضة للمنافسة، ودعت الجمعيات المهنية إلى تعزيز امتثال أعضائها لأنظمة المنافسة.

للاطّلاع على المزيد

التعاون الإقليمي لتحسين إنفاذ القوانين المرتبطة بالمنافسة

المملكة العربية السعودية وقطر

في نيسان/أبريل 2025، وافق مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمنافسة ووزارة التجارة والصناعة القَطَرية. وكان الهدف من المذكرة تعزيز التعاون في مجال قانون المنافسة وسُبُل إنفاذه. وقد شكّلت خطوة هامة باتّجاه تحقيق مزيد من التنسيق الإقليمي وتبادل الخبرات في مواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة.

للاطّلاع على المزيد

زاوية الإسكوا

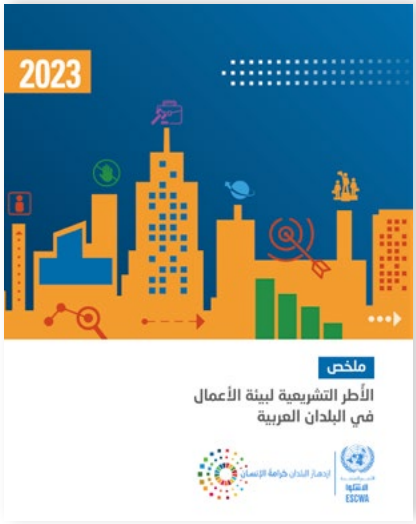

الأُطُر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية:: تقييم شامل لقانون المنافسة

تتناول نسخة عام 2023 من تقرير الأُطُر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية تقييماً لـ 22 دولة عربية في خمسة مجالات قانونية هي التالية: المنافسة، وحماية المستهلك، ومناهضة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقانون الشركات. ويحدّد التقرير نقاط القوة والثغرات من الناحية التنظيمية من أجل دعم تحديث القوانين والإصلاحات الاقتصادية.

راجع التقرير ←

البوابة التشريعية العربية: تعزيز الوصول إلى الأُطُر التشريعية

بوابة الإسكوا التشريعية العربية هي منصّة رقمية دينامية تسمح بالوصول إلى التشريعات المتعلقة بالأعمال في المنطقة العربية. تتيح المنصّة البحث المقارن وتسهّل إعداد السياسات المبنيّة على الأدلة من خلال قاعدة بياناتها القابلة للبحث في النصوص التشريعية.

في التحديث الأخير للبوابة، أصبح بإمكان المستخدِمين استكشاف أحدث النتائج من تقييم الأُطُر التشريعية للأعمال في الدول العربية عبر تصوّرات البيانات التفاعلية. فهذه الإضافة تقدّم لمحة واضحة وسهلة المنال عن الاتجاهات الإقليمية وأداء البلدان في السنوات الأخيرة.

لزيارة موقع البوابة ←

في عام 2025

+20 أنجَزَ الفريق المعني بالمنافسة في الإسكوا تحميل أكثر من 20 وثيقة ضمن موقع البوابة التشريعية العربية.

4.1 متوسط درجة التقييم لتقدّم قانون المنافسة في المنطقة العربية لا يزال عند 4.1 من أصل 7، وهذا يضعه عند عتبة الفئة "المتقدمة".

أعدّت هذه النشرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة وذلك كجزءٍ من جهودها المستمرة الهادفة إلى دعم تطوير سياسات المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة العربية.

للاستفسارات أو الملاحظات، يرجى التواصل مع:

ناتالي خالد

البريد الإلكتروني: khaled@un.org